

القبائل هناك . وبدخول فلسطين في نطاق السوق الرأسمالية العالمية نشطت عملية التصدير الى الخارج وخاصة زراعة الحمضيات التي كانت متطرفة في فلسطين (وخاصة مدينة يافا العربية) منذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي (كان في يافا آنذاك حوالي ٤٠٠ بستان مساحتها ٣٦٨ هكتارا) . وقد سارعت هذه الحركة في تحسين وسائل الاتصال وادخال الالات الحديثة في الزراعة كالفحصات الآلية التي اصبحت تعدادها بالآلاف عام ١٩٠٧ . وبهذا يمكننا القول ان الفترة الواقعة ما بين بداية الربع الاخير من القرن الماضي حتى نهاية الحرب العالمية الاولى شكلت بداية لتحولات هامة في اوضاع الزراعة وال فلاحين في فلسطين العربية.

الاستعمار المزدوج : البريطاني – الصهيوني :

وفي هذه الفترة بالذات بدأت الحركة الصهيونية العالمية بالاهتمام بشكل جدي وعملي بتنفيذ مشروعها الاستعماري – الاستيطاني الهدف الى تهويد فلسطين بخلق دولة صهيونية فيها . ولما كانت الصهيونية غير قادرة على الاعتماد على قواها الذاتية لتنفيذ مشروعها الاستيطاني هذا كان لا بد لها من البحث عن قوة استعمارية كبرى تتعهدء .

فقد كان واضحا ان الهجرة الصهيونية وعملية الاستيلاء على الاراضي لن تتم الا بالثورة وضد اراده سكان البلاد العرب . ولهذا نجد ان هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية الحديثة كان قد اتصل منذ عام ١٨٩٦ وحتى وفاته في ١٩٠٤ بسبع دول اوروبية عارضا على كل منها تحالف الحركة الصهيونية معها بما يخدم مصالحها الاستعمارية ، واقتصر هرتزل ان تشكل الدولة اليهودية في فلسطين بقعة من اوروبا ضد اسيا تكون حسب تعبيره « مركزا اماميا للحضارة ضد البريرية » . فبعد محاولة التقارب الصهيوني – الالماني كثفت الصهيونية اتصالاتها مع بريطانيا وخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى لسبب واحد وهو كون بريطانيا ، بحكم كونها قائدة حركة الاستعمار العالمي وبحكم حجم مصالحها في المنطقة العربية ، القوة المؤهلة لرعاية مشروع الدولة الصهيونية في فلسطين . فكان مدور وعد بلفور عام ١٩١٧ والذي تمهدت بموجبه بريطانيا انشاء وطن قومي اليهود في فلسطين . وبصدور هذا الوعد وباحتلال القوات البريطانية لفلسطين بدأ تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني بالقوة وتحت حراسة الاستعمار

العلاقات الاقتصادية الكلاسيكية . كما كان جزء كبير من الارض يقع خارج نطاق السيطرة الفردية وعملية البيع والشراء اذ كانت هذه الاراضي « مشاعا » او ملكا جماعيا للقبيلة او القرية او « الحامولة » او « العيلة » . غير ان هذا النظام الاقتصادي السياسي بدأ في التفكك في اواخر القرن الماضي نتيجة للتغيرات المتباينة في التظيمات الجديدة ، التي فرضتها السلطات التركية على سكان الامبراطورية ومنهم اهالي فلسطين العرب . بناء على نظام « الاتزان » الجديد اصبحت الفرائض تجبي نقدا من المحاصيل بعد ان كانت تتقسم علينا . كما استفادت الطبقات العليا في المجتمع من قانون الفرائب الجديد الذي الغى نظام الملكية الجماعية (المشاع) ونص بتسجيل الاملاك الارضية على أساس فردي . فبدأ افراد الطبقات والقادات العليا بتسجيل الارضي باسمائهم معتقدين في هذا على خوف الفلاح العادي من زيادة الفرائب ومن التجنيد الاجباري . كما قامت السلطات وكيان التجار والرأيين بالاستيلاء على اراضي الفلاحين اللذين عجزوا او تأخروا عن تسديد ديونهم وفوائدها الباهظة . ولما كانت مليات الفرز والتسجيل هذه تكلف مبلغا يفوق طاقات قسم كبير من الفلاحين فقد لبّا بعض هؤلاء المالكين الى بيع اراضيهم او جزء منها الى التجار والوجهاء . وهكذا بات نظام الاتزان وسيلة لتجريد الفلاح من ارضه في حين ساعد قانون الاراضي الجديد على بلورة طبقة من ملاك الارضي الكبار . لقد كان لهذه التطورات وغيرها من التحولات وقع هام على حياة الفلاح الفلسطيني . فتطور الملكية الفردية ادى الى تقليل نمط جديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل الريف الفلسطيني بحيث غيرت نوعية العلاقة القائمة بين الفلاح والارض واجبر المزارع على العمل ضمن سوق تجارية رأسمالية . كما عملت هذه التحولات على خلق طبقة جديدة من العمال الوراغعين لابها جعلت من الفلاح المستملك اجرا عند اصحاب الارض الجدد ، فالارض التي كانت تربط الفلاح بقريته وتحدد له اسلوب حياته سلبت منه لتصبح ملكا لطبقة شبيهة من الوجهاء والتجار واصحاب رؤوس الاموال الاخرين . وقد رافق هذه الظاهرة بدايات ظاهرة اخرى وهي هجرة الفلاحين الموزعين الى المدن التي بدأت تنبو في فلسطين في ذلك الوقت ، كما توجه عدد اخر الى شرق الاردن للعمل في اراضي شوش